

المصارف الخاصة دفعت ١,٢ مليار ليرة ضرائب في ٣ أشهر

علي محمود محمد

بلغت قيمة الضرائب المدفوعة من قبل المصارف الخاصة للزبنة العامة عن نتائج أعمالها للربع الأول من العام ٢٠١٨ حوالي ١,٢ مليار ليرة سورية مرتفعة بنسبة ١٣٪ عما وردته في الربع الأول من العام الماضي ٢٠١٧، ويعود السبب في ذلك بصورة أساسية إلى نمو أعمال هذه المصارف وتحقيقها لأرباح أعلى مما كانت عليه في العام المنصرم من ناحية، وإلى زيادة نسبة ضريبة إعادة الإعمار من ٥٪ إلى ١٠٪ من ناحية أخرى.

هذا ويضم مصروف الضريبة كل من ضريبة الدخل وضريبة إعادة الإعمار، حيث تفرض القوانين والقرارات ذات الصلة أن يتم تسديد ضريبة دخل بنسبة ٢٥٪ من أرباح المصرف الضريبية، بينما يتوجب تسديد ضريبة إعادة إعمار بنسبة ٥٪ والتي تم رفعها فيما بعد إلى ١٠٪، ونتيجة لذلك فقد بلغت قيمة ضرائب الدخل المدفوعة عن الربع الأول ٢٠١٨ حوالي ١,٠٧ مليار ليرة سورية بينما بلغت قيمة ضريبة إعادة الإعمار حوالي ١٠٣ ملايين ليرة سورية.

وفي هذا السياق، حققت المصارف الخاصة السورية التقليدية والإسلامية (وخاصةً المصرف الإسلامي) ربحاً صافياً بشكل إجمالي فاق ٣,٥ مليارات ليرة سورية خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨، بزيادة عن الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ بنحو ٥٣,٧٪، وهذا الرقم يعبر عن أرباح ١٥ مصرفاً رابحة خلال هذا الربع مضمومة منها خسائر ٣ مصارف خاصة تقليدية بمجموع قدره ٦٧,٦ مليون ليرة سورية، فيما

لم يعلن مصرف سورية والخليج عن نتائج أعماله لغاية إعداد هذا التقرير. وعملاً بالقوانين النافذة لضريبة الدخل وضريبة إعادة الإعمار فقد بلغ ما وردته هذه المصارف من ضرائب مرتبة عليها للزبنة العامة للدولة خلال ٣ أشهر من العام الحالي بحسب ١,٣٦ مليار ليرة الأمر الذي يعكس الدور الهام الذي تقوم به هذه المصارف في الاقتصاد السوري ودورها التنموي الذي قامت وستقوم به في المرحلة القادمة.

مصروف الضريبة

بلغ إجمالي مصروف ضريبة الدخل على أرباح المصارف السورية الخاصة في الربع الأول ٢٠١٨ (١٤ مصرفاً خاصاً باستثناء بنك سورية والخليج الذي



لم يشر قوائمها المالية للربع الأول ٢٠١٨ لغاية الآن) حوالي ١,٣٦ مليار ليرة سورية مقارنة مع ١,١٦ مليار ل.س في الربع الأول ٢٠١٧ و ١,٢٧ مليار ل.س في الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغ إجمالي الربح الضريبي للمصارف الخاصة في الربع الأول ٢٠١٨ حوالي ٤,٨ مليارات ليرة سورية مقارنة مع (٤,٥ مليارات ل.س، ٥,٢ مليارات ليرة سورية في الفترة نفسها من العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٦ على التوالي)، وتجر الإشارة إلى أن أرقام إجمالي الربح الضريبي تتضمن فقط المصارف التي حققت هذا الربح في الربع الأول ٢٠١٨ حيث يوجد ٤ مصارف حققت خسارة ضريبية وهي (عودة، فرسنيك، بيبولس، الأردن، العربي)، فيما كانت ٤ مصارف قد حققت خسارة ضريبية

المصارف الخاصة السورية (باستثناء مصرف سورية والخليج) في الربع الأول من العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٧ على التوالي.

بينما بلغ إجمالي مصروف ضريبة دخل المصارف التقليدية (عدا سورية والخليج) في الربع الأول ٢٠١٨ حوالي ٦٠٩ ملايين ل.س مقارنة مع ٥٢٤ مليون ليرة سورية في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ و ٨٥٥ مليون ل.س في العام ٢٠١٦، وقد شكلت هذا العام ما نسبته ٤٦,٥٪ من إجمالي مصروف ضريبة دخل المصارف الخاصة.

وعن سبب تفوق المصارف الإسلامية في حصتها الضريبية عن المصارف التقليدية فيعود لتفوقها في ربحها الضريبي للربع الأول ٢٠١٨ بربح ٢,٦ مليار ليرة سورية عن ربح المصارف التقليدية الضريبية والبالغ ٢,٢ مليار ليرة سورية، بينما كان رقم الربح الضريبي للمصارف الإسلامية التقليدية في الربع الأول ٢٠١٧ (٢,٥ مليار ل.س، ٢ مليار ل.س) على الترتيب وذلك على عكس ما كانت عليه صافي الربح قبل الضريبة حيث يحسب الربح الضريبي ضمن فقرة «تسوية الربح المحاسبي عن ربح المصارف الإسلامية» والتي تتضمن العديد من الإضافات والاستبعادات لئلا يصدد شرحها الآن.

لدى التدقيق في مصروف ضريبة الدخل للمصارف الخاصة في الربع الأول ٢٠١٨ نلاحظ أن مصروف ضريبة دخل المصارف الإسلامية الثلاثة بلغت حوالي ٧٠٢ مليون ل.س مقارنة مع ٦٣٤ مليون ل.س في الربع الأول من ٢٠١٧ مشكّلة نسبة ٥٣,٥٪، ٥٤,٥٪ من إجمالي مصروف ضريبة دخل

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: سياسة ترشيد الاستيراد ساهمت في تعافي قطاعات في الصناعة المحلية

صالح حميدي

كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن» عن تعافي قطاعات بشكل كبير نتيجة سياسة ترشيد الاستيراد التي تنتهجها الحكومة عبر وزارة الاقتصاد، وأبرز تلك القطاعات السمون والزيوت والألبسة وفي بعض الصناعات الكيماوية كالمخففات.

ولفت الخليل إلى أن الأزمة فرضت تغييراً مهماً في أولويات التجارة الخارجية تمثلت بالانتقال من تسهيل التجارة الخارجية إلى إدارة التجارة الخارجية، مبيناً إعطاء أولويات تركّز على المزايا والتسهيلات لتأمين متطلبات الإنتاج وخطوط الإنتاج ومستلزمات الآمن والمواد الأولية ومستلزمات الآمن الأساسية وتحقيق متطلبات الأمن الدوائي واستكمال ما يتم إنتاجه محلياً. في هذا الإطار تأتي سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عبر منح إجازات الاستيراد لتعكس هذه الأولويات وتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية ولتستخدم زيادة القدرة الإنتاجية وخاصة التصديرية وإدارة تدفق المواد إلى السوق ووفق معايير العرض والطلب.

وبين الوزير أن تلك السمة لسياسة التجارة الخارجية جاءت لتعكس احتياجات الاقتصاد خلال الأزمة، إلا أنها لا تعبر عن تراجع بنوي عن سياسة تسهيل التجارة الخارجية وتيسير الإجراءات، فمع التطور التدريجي لحركة الاقتصاد وتطور قدرات الإنتاج المحلي وتطور القدرة التصديرية ستتطور سياستنا للتجارة الخارجية أكثر تجاه تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة التبادل التجاري. وعلى صعيد حماية الإنتاج المحلي أكد الوزير أن العمل جارٍ على ضبط دخول السلع المنافسة عبر اعتماد مجموعة من الأدوات أبرزها التحقق من صحة المنشأ والسلع والبضائع التي يتم استيرادها، والتحقق من المواصفة الوطنية السورية، والتحقق من قواعد عدم الإغراق كأدوات ذكية يمكن استخدامها لحماية الإنتاج الوطني؛ تعمل كمنظومة إذار مبكر تدعم السياسات الحكومية لتعكس أولوية الحكومة في حماية ودعم الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، حيث تم رفع كفاءة الإنتاج المحلي من الإسمنت والسكر والزيوت والسمون من خلال تشكيل لجان فنية مختصة في هذا الإطار تعتمد التشاورية ومساهمة الأطراف ذات الاستفادة من موضوع التحقق من صدق المنشأ المواصفة الوطنية السورية وعدم الإغراق المواصفات والمقاييس السورية لوضع مواصفات تتعلق بالزيوت النباتية.

جمعية المبرة النسائية وبنك البركة يطلقان مشروعاً لدعم الأرامل

الوطن

بنك البركة سورية الشريك الإستراتيجي لجمعية المبرة النسائية أطلق مشروع «نجاحنا مع البركة بيكر» بهدف تقديم الدعم المالي والإداري لعدة مشروعات صغيرة تعمل بها مجموعة من الأرامل المسجلين في الجمعية، وقد تم تكريم الأمهات الفائزات وتسليمهن الجوائز خلال حفل بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء قادري.

ونقل بيان صحفي للبنك تصريح لرئيسة التنفيذي محمد حلبى قال فيه: «إننا في بنك البركة نولي المشروعات والمبادرات التي تسهم في دعم وتمكين دور المرأة في المجتمع أولوية خاصة ضمن برنامجنا للمسؤولية الاجتماعية وذلك لتأمين دخل مستقر لهن ولعائلاتهن».

وأضاف: «نشكر إدارة جمعية المبرة على الجهود التي بُذلت في انتقاء الأمهات، وذلك من خلال عملية مطابقة دقيقة لمهارة كل أم مع المشروع المقدم لها بالإضافة للتدريب والمتابعة». من جانبها صرحت رئيسة جمعية المبرة النسائية للتنمية الاجتماعية وكفالة الأيتام في دمشق منى مهنا: «إيماناً منا بالتشاركية في نجاح أي عمل كانت لنا تلك التجربة الثرية التي نفتخر بها مع السادة المسؤولين في بنك البركة الذين نعتبرهم شركائنا في النجاح، قامت جمعية المبرة النسائية بالتنمية الاجتماعية وكفالة الأيتام بإعداد مشروع «نجاحنا مع البركة بيكر» الذي كان تمويله من بنك البركة سورية، وتطرح الجمعية إلى توسيع مشروعاتها التنموية وتطويرها بمساعدة أعضائها وأهل البر والإحسان لخدمة الطفل والمرأة».

يذكر أن المشروع ساهم في إطلاق ١٣ مشروعاً للأمهات مسجلات لدى الجمعية ومبيلات ٦٢٢ طفلاً من خلال انتقاء الأمهات من خلال عملية مطابقة للمهارات والمشروعات المقترحة وطلب نماذج لأعمال المنفذة من قبلهن، وتمويل المشروع مالياً من خلال تقديم المستلزمات الضرورية للإطلاق، وتقديم دورات تدريب وتأهيل مهني وتنموي للسيدات الأرامل وتدريبهن على العمل الخاص، ومتابعة شراء أدوات العمل لكل مشروع عبر لجنة مشتريات خاصة بالجمعية، والإشراف على إدارة المشروعات الصغيرة وتسويقها للوصول إلى اكتفاء هذه العائلات ذاتياً وسد الحاجات والمتطلبات الأساسية للعيش والانتقال من مرحلة الأخذ وطلب المساعدة إلى مرحلة الإنتاج والعبء، إضافة إلى تعيين لجنة متابعة وإشراف لتقييم أداء العمل وتصحيح مساره عند وجود الأخطاء والتدخل في إدارتها لتلافي الأخطاء وتداركها.

يذكر أن جمعية المبرة النسائية مؤسسة غير ربحية تهتم بالأيتام والأرامل وتقدم لهم يد العون والمساعدة منذ عام ١٩٤٥.

خميس: دراسة القوانين النافذة لعمل المؤسسات وإجراءات تنفيذية للقضاء على الفساد الحكومية تعلن حربها ضد الفساد وتتعهد بمحاسبة مستغلي المال العام والمناصب

الوطن



اللجنة الأساسية في تحسين وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وتبسيط الإجراءات ومنح الفرصة للكوادر الوطنية الكفوءة وأصحاب المؤهلات والخبرات العلمية وتأهيلهم لقيادة العمل الوظيفي ووضع حد لكل أشكال المحسوبية والواسطة التي تعتبر الحلقة الأولى في سلسلة الفساد الإداري.

وفي ختام الجلسة، وجه رئيس المجلس بإعادة دراسة القوانين النافذة لعمل المؤسسات كخطوة أساسية لمكافحة الفساد، واعتماد مجموعة من الإجراءات التنفيذية، للقضاء على الفساد بمختلف أشكاله.

وأشار المجلس إلى أن سورية اليوم تقف على عتبات بوابة إعادة الإعمار وتنمية شاملة في جميع القطاعات، وتستعد لتلاصق إعادة بنائها مستقبلاً لا يكون فيه مكان للفساد، وذلك فإن فتح الجبهات في مواجهة الفساد هو قرار لا رجعة عنه، ولن يتم التراخي أو التاجيل أو تجاهل الفساد في أي مكان وسيتم العمل على ضربه فوراً.

وأوضح مجلس الوزراء أن استكمال إنجاز المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد الرئيس بشار الأسد وفق البرنامج الزمني المحدد ووضعه في التنفيذ على أرض الواقع سيكون حجر الزاوية في مسيرة الإصلاح المؤسسي التي تعتبر

مشدداً على أهمية العمل على تحديث أنظمة المؤسسات كخطوة أساسية لمكافحة الفساد والفاسدين وداعميه الأمر الذي يشكل أولوية وطنية وحالة نبيلة من الوفاء للجيش الذي يحارب منذ سبع سنوات حتى لا تسقط بلداننا في براثن الإرهاب.

واعتبر المجلس أن كل حالة استغلال غير مشروع للمركز الوظيفي في المراتب العليا أو الدنيا فساد صريح، مؤكداً العزم على اجتثاث الفاسدين ومن يدعمهم بشكل لا هوادة فيه وملاحقة كل الحلقات المرتبطة بالفساد ومظاهره من فساد إداري ومالي ومخالفات ونهب وسرقة الأموال العامة وتعطيل القوانين.

قررت الحكومة محاسبة مستغلي المال العام والمراكز الوظيفية لمناصب شخصية من أعلى المراتب إلى أصغرها، إذ لم يعد هناك مجال لتجاهل ما يحدث، وبناء عليه خصص مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس عماد خميس ليبحث «ظاهرة الفساد» باعتبارها آفة خطيرة على المجتمع والاقتصاد والمال العام والخاص، وأقر المجلس جملة من الخطوات والإجراءات التي تعزز خطة العمل الحكومية في مواجهة الفساد المؤسساتي والفردي يشقيه المالي والإداري وتحصن سبكي لصلحة المؤسسة بأعباء مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار.

وذكر بيان صحفي لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه خلال الجلسة تمت مناقشة الأليات اللازمة لتعزيز مكافحة هذه الظاهرة (الفساد)، إن كان من خلال تحديث القوانين والأنظمة والإجراءات النافذة لعمل المؤسسات، أو عبر المحاسبة والمساءلة وإزالة أشد العقوبات بالفاسدين ومستغلي المال العام والمراكز الوظيفية لتحقيق محاسب شخصية في ظل اشتغال مختلف أجهزة الدولة بمحاربة الإرهاب خلال السنوات الماضية، وحمل رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مسؤولية ذلك إلى الوزراء والتشديد على مراقبة المؤسسات التابعة للوزارات وأداء العاملين فيها وملاحقة حالات الخلل ومكافحتها. وأكد مجلس الوزراء خلال جلسة الأسس أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في القوانين المرعية هو أن لا أحد فوق القانون،

شركة روسية مهتمة بإقامة أبنية سكنية في ضاحيتي قدسيا والديماس

صالح حميدي

صرّح مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» عن مباحثات مع شركة (ستروي إكسبورت ميدل إيست) الروسية إمكانات القيام باستثمارات مشتركة في الأماكن والمناطق التي تقع في ملكية المؤسسة والقيام بمشروعات سكنية عبر مبدأ التنفيذ السريع للأبنية.

خلال اجتماع المؤسسة يوفد من الشركة أمس، تم بحث الرؤية الفنية المقدمة من الشركة لتنفيذ مشروع سكني لصلحة المؤسسة في ضاحية قدسيا وفي ضاحية الديماس في محافظة ريف دمشق، إذ قدمت الشركة عدة طروحات؛ تقوم المؤسسة حالياً بدراساتها عبر تنفيذ هذه المشاريع والقيام باستثمارات بالشراكة بين الطرفين. ولفت عبد اللطيف إلى أن مثل هذه المشاريع والتي يتم التباحث فيها مع وفود الشركات الأجنبية تقوم على قاعدة تنفيذ هذه الأبنية والمساكن ضمن كلف التنفيذ الحالية التي تعتمدها المؤسسة، وفي حال تم التوافق على مشاريع استثمارية ضمن المناطق والمواقع التابعة للمؤسسة العامة للإسكان فهي تتم ضمن إطار مشروع منطقة تطوير عقاري بالتشاركية بين الشركة والمؤسسة.

تقارب الكميات التي تم استلامها في الفترة نفسها من العام الماضي

«الحبوب» اشترت ٢٧١ ألف طن قمح من الفلاحين بـ٤٧,٥ مليار ليرة

علي محمود سليمان

كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» عن استلام ٢٧١ ألف طن قمح من الفلاحين في المحافظات كافة، حيث وصل استلام موسم القمح إلى مراحل متقدمة.

وأوضح قاسم أن الاستلام سوف يستمر إلى نهاية شهر آب القادم، ولكن مرحلته النهائية تكون في منتصف شهر آب. وأشار إلى أن محافظة حماة تصدر المحافظات بأعلى الكميات حيث تم استلام ١٣٣ ألف طن قمح فيها، وفي الحسكة تم استلام ٤٤ ألف طن وفي حلب تم استلام ٣٧ ألف طن وفي حمص ١٩ ألف طن وفي درعا تم استلام ١٦ ألف طن، مشيراً إلى أنه يمكن أن تزداد الكميات التي تسلم في درعا

حالياً بالتزامن مع انتصارات الجيش العربي السوري وتحصيره مساحات كبيرة من المحافظات ما يشجع الفلاحين فيها لتسليم القمح لمراكز المؤسسة في المحافظة. ولفت قاسم إلى أن المؤسسة قد صرفت حتى تاريخه ٤٧,٥ مليار ليرة سورية من أصل ١٠٠ مليار ليرة سورية التي خصصتها الحكومة لشراء موسم القمح للعام الحالي من الفلاحين.

وبين أن المؤسسة طلبت ١٠ مليارات ليرة سورية حالياً من الحكومة ليقوم بتوزيعها على فروع المصرف الزراعي في المحافظات لتسديد ثمن القمح للفلاحين، حيث يتم تسديد الثمن خلال ثلاثة أيام كإقصى حد، وذلك وفق السعر المحدد من قبل الحكومة وهو ١٧٥ ليرة سورية للخبث الأول.

ونوه إلى أن نسبة الشوائب والأجرام التي رفضت لم تتجاوز ٦ بالمئة من إجمالي ما تم استلامه وهي ضمن الحدود

الطبيعية. وأشار إلى أن المؤسسة تسدد أجور النقل للفلاحين الذين يتقلون القمح من خارج المنطقة الإدارية إلى المركز وذلك وفق تسعيرة المكتب التنفيذي للمحافظة التي ينقل فيها، حيث تصرف أجرة النقل مع ثمن القمح، حيث تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتسعير أجور النقل بين المحافظات، وضمن المحافظة الواحدة يتم تسعير أجور النقل من المكتب التنفيذي للمحافظة. ولفت إلى أنه يتم تسيير لجان من الإدارة المركزية بشكل دوري إلى المراكز الـ٣٥ المنتشرة في المحافظات للإشراف على عمليات الاستلام وحل أي مشكلة تطرأ على تسويق موسم القمح، ولطمأنة الفلاحين تتم إعادة تحليل العينة أمام الفلاحين الذين يعترضون على نتيجة التحليل في حال وجود الشوائب والأجرام في القمح.

وبالمقارنة مع العام الماضي كشف قاسم أن الكميات المستلمة للفترة الحالية تقارب الكميات التي تم استلامها في الفترة نفسها من العام الماضي، مع الإشارة إلى أنه مع نهاية الموسم في العام الماضي بلغ إجمالي الكمية ٤٥٩ ألف طن قمح. هذا ومن المتوقع ألا تصل لكمية العام الماضي نفسها نظراً للظروف المناخية التي حدثت هذا العام من جفاف وانخفاض معدلات الأمطار في المنطقة الشرقية ما أثر سلباً في الكميات المستلمة. ولفت إلى أنه في حال تم افتتاح الشراء لموسم قديم وهذا أمر يعود لإقراره للحكومة.

وفي سياق متصل أوضح قاسم أنه مع نهاية الشهر الحالي ستصل شحنة جديدة من القمح المستورد من جمهورية روسيا الاتحادية وهي محملة بحوالي ٢٥ ألف طن من القمح، وهي من ضمن العقود التي تم إبرامها خلال نهاية العام الماضي ٢٠١٧ ويتم تنفيذها حالياً.

